السيدات والسادة الحضور

انه لمن دواعي السرور ان تشارك المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ممثلة بمكتبها في محافظة البصرة في فعاليات برنامج الانشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من اصل افريقي كحالة مهمة لحقوق الانسان وفي هذا الاجتماع الذي دعينا له والذي جاء بعد العديد من حالات الرصد والتوثيق لما تعانيه هذه الشريحة

في مجالات الاعتراف او التنمية وصولا الى العدالة على المستوى الاقليمي والمحلي نحن هنا كمؤسسة وطنية لحقوق الانسان ومن خلال مكتبها في محافظة البصرة وبعد دراسة حالة حقوق الانسان لهذه الشريحة وقراءة مستوى التمتع لها بكامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في محافظة البصرة التي يقطنها اليوم عشرات الالوف من المنحدرين من هذه الاصول لكننا ( وللاسف ) لانملك قاعدة للبيانات حول اعدادهم لكننا سلطنا الضوء على المواقع الجفرافية للنسب العظمى من تواجدهم في قضاءي الزبير وابي الخصيب ومركز المدينة واعداد اخرى ( تشظت) في بقية اقضية المحافظة ال(5 ) الاخرى عدا الاقضية انفة الذكر ولايزال عدد منهم يعملون ( بالوصاية ) تحت سلطة زعماء عشائر كبيرة بوصمات اجتماعية لا تسمح بها القوانين العراقية كما جاء في دستور جمهورية العراق عام 2005 او قانون العقوبات العراقي 111 لعام 1969 الا ان مساحة الانفاذ المشار اليها جعلت من الموروث ( راسخا ) اما المؤشر الثقافي لهذه الشريحة فأننا نجد ان معظمها يرتبط في اقامة طقوسهم المختلفة الا ان انعكاس الواقع الاقتصادي المتدني قد القى ظلاله على واقعهم الثقافي وممارسة شعائرهم بشكل سلبي

كما ان للمؤشر الاجتماعي الدور الاكثر ضررا على واقعهم الثقافي ومن خلال عدد من حالات الشكوى لعدد من هذه الشريحة نجد ان ( التنمر ) قد اخذ من اطفالهم في المدارس والاحياء والازقة فلا تزال بعض الكلمات النابية ( كالعبد) او غيرها ملاصقة لهذه الشريحة وان تذكر اكثر الاحيان ( تندرا) وهو ايضا نوعا من انواع القهر الاجتماعي

ولكل ماتقدم ولغرض ترسيخ بناؤهم الثقافي والاجتماعي لابد من انجاز تشريع قانون ( حماية التنوع الثقافي ) الذي قرأ في دورات برلمانية سابقة قراءة واحدة وهو مايعزز قانون العقوبات للوصول الى رفع كامل للتنمر والقهر الاجتماعي والثقافي

* اليوم ومن خلال القراءات الرصدية لمؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فان غالبية هذه الشريحة ممن هم من الفقراء او دون خط الفقر الا ان هناك نسبة قد تصل الى 20-25% هم من الطبقة المتوسطة ونسبة لاتزيد عن 2-3% من الطبقة العليا اقتصاديا
* المؤشرات انفة الذكر لهذه الطبقة لاتختلف من الناحية الاقتصادية عن النسبة الاكبر من السكان من اصحاب البشرة الاخرى مع شريحة ذوي البشرة السمراء

القوانين العراقية تعد قوانينا ذات متون قانونية قوية لها مكانها المميز مقارنة مع دول الشرق الاوسط او الدول المحيطة والمجاورة اقليميا

الا ان المؤشر الخطير الذي يلقي بظلاله على الجميع ومنهم الشريحة مدار البحث هو وجود ( مساحة رخوة كبرى في انفاذ القانون ) وذلك لزيادة مؤشر الفساد الاداري والمالي والسياسي وكذلك عدم وجود التخطيط للأهداف الآنية او بناء رؤى مستقبلية وبالتالي فان ذلك سيكون خطيرا

المؤشر الاجتماعي يسجل وجودا تمييزا مجتمعيا موروثا خلاف القوانين الموضوعة ازاء هذه الطبقة تمتد لقرونا في التاريخ عاني فيه اصحاب البشرة السمراء كما في دول العالم المتقدم او النامي من الازدراء والعبودية وكانوا يوصمون بانهم وباصولهم واعراقهم وهم يقعون ضحايا للتنمر

اما المؤشر المدني ومساحة الحريات فان الواقع العام للبلاد قد القى ظلاله علي الكثير بالتقييد لحرية الراي وحرية التعبير والتجمع فكانوا جزءا من وقع عليهم المحددات والقمع ولنا ملفا كبيرا وخطيرا ايضا للخروقات على حرية الراي والانتهاكات التي سجلت ومنهم ماوقع على بعض من ذوي البشرة السمراء وقد سجلنا وللاسف انتهاكا حتى بعض القرارات القضائية ( بصيغتها في الوصف الاجتماعي ) كما سجلنا ورغم نشاطاتهم المدنية ضعف الاستجابة الحكومة المركزية والمحلية اما الجانب السياسي العام فقد القى ظلاله على الجميع ومنهم اصحاب البشرة السمراء فان ارتفاع مؤشر الفساد السياسي والزيادة المستمرة في ( صناعة الاحزاب ) والتي منها العدد الاكبر والتي تمتلك الجهات المسلحة والتي يقع تحويل معظمها مؤشرا اخر للفساد الاداري والمالي والسياسي وصولا الى الاستحواذ على السلطة جعل الاغلبية من العامة ومنهم ( ذوي البشرة السمراء ) ضعيفي النفوذ بالمشاركة السياسية وعزوف المعظم عن المشاركة في التصويت للدورات البرلمانية حتى وصلت النسبة الى مادون ال 20% جعل ذلك امرا صعبا على الجميع ومهم ذوي اللون الاخر

لانريد الاطالة في ملفات اخرى معروفة الا ان ما يهمنا هنا الوصول على دعم المجتمع الدولي الى مساعدة العراق وللوصول الى انفاذ القوانين النافذة وسيادة اكبر لسلطة القانون ومحاربة الفساد وبانواعه كل هذا سيكون بمتابعة تعزيزا وحماية لحقوق الانسان .

وشكرا